السعودية أنفقت أضخم الميزانيات خلال فترة حكم الملك عبدالله

دبي – العربية .نت:

مضت أكثر من 10 سنوات من الإصلاح الاقتصادي الجذري الذي مرت به المملكة العربية السعودية، مترجمة بذلك رؤية الراحل الكبير خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، رحمه الله، نحو إصلاح اقتصادي شامل، ومتانة مالية متحققة من خلال تعزيز الاحتياطات النقدية للبلاد، إضافة إلى نهج البلاد سياسة نفطية عنوانها الأبرز الاتزان والشفافية.

وفي عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز، رحمه الله، عاشت دول العالم هزات اقتصادية ومالية متتالية، بدأت شرارتها في عام 2008 من الولايات المتحدة الأمريكية، وامتدت بعد ذلك لتشمل بقية دول العالم أجمع، إلا أن السعودية بقيت في ظل رؤية قائدها الملك عبدالله بن عبدالعزيز في منأى تام عن التأثر بتلك الأزمات المالية التي عصفت بكثير من دول العالم بحسب "الشرق الأوسط".

وعلى صعيد آخر، موازنة مالية تم إعلانها في عهد الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز، أعلنت السعودية عن أضخم ميزانية من حيث معدلات الإنفاق المُقدرة، رغم تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية بنسبة تتجاوز الـ50 في المائة خلال الأشهر الماضية.

كما أنه رغم تدهور أسعار النفط، فإن السعودية أعلنت في موازنتها الأخيرة أنها ماضية في مشروعاتها التنموية، مع استمرارية الإنفاق لتغطية الاحتياجات الأمنية والعسكرية، والإنفاق على مشاريع الصحة، والتعليم، والإسكان.

الإنفاق السخي

وتعليقا على الميزانية الأخيرة للسعودية، قال وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف حينها "رغم أن الميزانية أعدت في ظل ظروف اقتصادية ومالية دولية تتسم بالتحدي، إلا أن السعودية ومنذ سنوات طويلة اتبعت سياسة مالية واضحة تسير عكس الدورات الاقتصادية بحيث يستفاد من الفوائض المالية المتحققة من ارتفاع الإيرادات العامة للدولة في بناء احتياطيات مالية وتخفيض الدين العام، ما يعطي عمقا وخطوط دفاع يستفاد منها وقت الحاجة، وقد نُفّذت هذه السياسة بنجاح كبير عندما تعرض العالم للأزمة المالية في عام 2008 وما تبعها من انخفاض كبير في الإيرادات في عام 2009. حيث كانت المملكة في حينها من أقل الدول تأثرا بتلك الأزمة".

وفي السياق ذاته، كشفت وزارة الإسكان السعودية، أخيرا، عن توافر أكثر من 306 آلاف منتج سكني جاهز للتسليم خلال الفترة الحالية، ما يعني أن الوزارة ستنجح في خطواتها الأولى من الإيفاء بطلبات نحو 40 في المائة من المشمولين بقائمة استحقاق "الإسكان" التي تم الإعلان عنها قبل عدة أشهر.

الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز

وتأتي هذه الخطوة التاريخية التي أعلنتها وزارة الإسكان السعودية، تحقيقا لرؤية الراحل الملك عبدالله بن عبدالعزيز رحمه الله المتمثلة في زيادة معدلات تملك المواطنين السعوديين للمساكن، حيث من المأمول أن تنجح الوزارة في رفع معدلات تملك السعوديين للمساكن من مستويات 60 في المائة إلى ما نسبته 85 في المائة، خلال السنوات الـ5 المقبلة.

وتسعى السعودية خلال الفترة الحالية إلى إحداث تغييرات كبرى على خريطة قطاع الإسكان في البلاد، حيث تأتي خطوات وزارة الإسكان الأخيرة في وقت نجحت فيه لجنة المساهمات العقارية بوزارة التجارة والصناعة في إنهاء ملفات حزمة من المساهمات العقارية المتعثرة، ما يقود إلى رفع حجم المعروض في السوق النهائية.

تسوية المشاكل الاقتصادية

وفي الأشهر الأخيرة من عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز رحمه الله، اقتربت لجنة المساهمات العقارية في وزارة التجارة والصناعة السعودية من إنهاء ملفات 13 مساهمة عقارية متعثرة، حيث دعت اللجنة، المساهمين إلى سرعة تحديث بياناتهم البنكية لتسليمهم كافة حقوقهم المالية، وهو ما يعني انفراجا تاما لأزمة 13 مساهمة عقارية متعثرة، في وقت تترقب فيه السوق العقارية السعودية إنهاء ملفات بقية المساهمات المتعثرة.

وكشفت البيانات الصادرة من وزارة التجارة والصناعة السعودية، في وقت سابق، عن أن عدد المساهمات العقارية المتعثرة التي يتم النظر فيها يبلغ نحو 404 مساهمات، في حين يبلغ عدد المساهمات العقارية المرخصة من مجموع المساهمات العقارية المتعثرة نحو 120 مساهمة، في وقت تمت فيه تسوية 88 مساهمة عقارية متعثرة، وفقا لآخر إحصاءات مطلع العام الماضي.

وعلى صعيد قطاع العمل وتوطين الوظائف، شهدت الأسابيع الأخيرة من عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز رحمه الله، ربطت السعودية بشكل رسمي شهادة السعودة، بإصدار سجلات وتجديد تراخيص منشآت القطاع الخاص في البلاد، في خطوة جديدة تستهدف من خلالها المملكة رفع معدلات توطين الوظائف، من خلال خلق آلاف الفرص الوظيفية الجديدة أمام المواطنين في القطاع الخاص.

وفي هذا الشأن، قرر مجلس الوزراء السعودي، حينها، بعد استعراض المقترحات المرفوعة من وزير العمل، أن تكون شهادة السعودة التي تصدرها وزارة العمل من المستندات الرئيسية التي يجب أن تحصل عليها منشأة القطاع الخاص عند طلب إجراء: تجديد التراخيص الخاصة بفتح المنشآت وتشغيلها، أو إصدار تأشيرات زيارة العمل إلى السعودية، على أن تقوم وزارة العمل بالتنسيق مع وزارة الخارجية لإيجاد آلية مناسبة بين الوزارتين في هذا الشأن.

تأمين الوظائف

وبحسب قرار مجلس الوزراء، فإن شهادة السعودة أصبحت شرطا أمام إصدار سجل تجاري لفرع منشأة لم تحقق نسبة السعودة المطلوبة نظاما، أو تجديد التراخيص اللازمة لمزاولة الأنشطة المهنية أو الحرفية، والحصول على خدمات الكهرباء بالنسبة إلى المنشآت التي يعمل فيها 9 أشخاص فما دون، وليس من بينهم سعودي واحد غير مسجل في أي منشأة أخرى.

وبالعودة إلى أرقام الميزانية الأخيرة للسعودية والتي تم الإعلان عنها في الأسابيع الأخيرة من عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز رحمه الله، أظهرت الميزانية العامة للبلاد أرقاما تاريخية جديدة تتمثل في ارتفاع معدلات الإنفاق الفعلية فوق مستويات التريليون ريال خلال عام 2014. فيما رصدت البلاد نحو 860 مليار ريال (229.3 مليار دولار) للعام الجديد 2015. مسجلة بذلك معدلات إنفاق متزايدة.

وفي ضوء هذه التطورات، رسمت المملكة في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز رحمه الله، ملامح تقليل معدلات الاعتماد على إيرادات النفط، من خلال زيادة مساهمة القطاع الخاص في تحقيق معدلات نمو أكبر لاقتصاد البلاد، بالإضافة إلى رفع مساهمة الإيرادات المالية الأخرى خلال الفترة المقبلة.

واعتمدت الميزانية السعودية خلال السنوات الماضية في إنفاقها بنسبة 90 إلى 93 في المائة على إيرادات "النفط"، إلا أن نسبة الاعتماد هذه من المتوقع أن تنخفض إلى مستويات أقل من 90 في المائة خلال ميزانية 2015 الفعلية، في تطور جديد يعكس مدى حرص المملكة على تنويع قنوات الإيرادات المالية للبلاد.

ويعد تنويع مصادر الدخل خطوة استراتيجية تسعى السعودية إلى إتمامها خلال السنوات القليلة المقبلة، خصوصا أن تقلبات أسعار النفط باتت تشكل هاجسا كبيرا لكثير من دول العالم خلال الفترة الحالية، وهو الهاجس الذي نجحت المملكة في تجاوزه بفضل السياسة المالية المتحفظة التي كانت تنتهجها، وهي السياسة التي تغيرت إلى حد ما في موازنة 2015، حيث أصبحت السعودية أكثر واقعية في تقديراتها لأسعار النفط.

السعودية ضاعفت أصولها المحلية 4 مرات خلال فترة حكم الملك عبدالله

دبي – العربية .نت:

سجل الاقتصاد السعودي خلال فترة حكم الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز عددا من العلامات الفارقة، حيث وضعت وكالة ستاندرد اند بورز تصنيف السعودية عند AA- واعتبرته تصنيفا قويا جدا بفضل الميزانية وقوة الاقتصاد.

وخلال فترة حكم الملك عبدالله بن عبدالعزيز تضاعف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ليصل إلى 2.8 تريليون ريال في 2014، وبنسبة نمو بلغت 127٪ مقارنة مع 2005، وهي أعلى نسبة نمو بين دول مجموعة العشرين.

من جهة أخرى، تمكنت السعودية من خفض الدين العام ليشكل 1.6٪ من الناتج المحلي بنهاية 2014، لتكون من بين أقل دول العالم في نسبة الدين العام حسب صندوق النقد الدولي.

الملك سلمان بن عبدالعزيز (ارشيف)

وحسب تقرير نشرته صحيفة الرياض فإن السعودية في عهد الملك عبدالله استطاعت مضاعفة أصولها الاحتياطية 4 مرات، لتصل إلى نحو 2.7 مليار ريال في 2013، وارتفعت بنسبة 368٪ مقارنة مع 2005.

وكانت السعودية قد رصدت خلال السنوات الماضية موازنات هي الأضخم في تاريخها، وركزت هذه الموازنات على قطاعات التعليم والصحة والنقل، وتميزت هذه الموازنات بمخصصات تم توجيهها لمشاريع التنمية الاقتصادية المستدامة، ومشاريع البنية التحتية.

وشهدت السنوات الأربع الأخيرة في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز، جهودا كبيرة لرفع معدلات التوطين في القطاع الخاص، وتخصيص صندوق لدعم الباحثين عن العمل، وصندوق لتدريب الكفاءات الوطنية. كما خصصت السعودية نحو 250 مليار ريال قبل أربع سنوات لدعم مشاريع الإسكان الحكومية، لتؤسس لمرحلة جديدة تحتوي من خلالها تحديات تملك المواطنين للمساكن.

وفاة الملك عبدالله تلقي بظلالها على منتدى دافوس الاقتصادي

دبي – العربية.نت:

ألقى نبأ وفاة الملك عبدالله بن عبد العزيز، بظلاله على فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس». وتم إلغاء كلمة العاهل الأردني، الملك عبدالله الثاني أمام القادة الاقتصاديين والسياسيين المجتمعين في المنتدى الاقتصادي العالمي في منتجع دافوس السويسري، التي كانت مقررة في الجلسة الرئيسية للمنتدى.

ونقلت أجهزة الإعلام السويسرية عن الجهات المنظمة للمنتدى أن الملك عبدالله الثاني غادر «دافوس» على عجل إثر السماع بنبأ الوفاة، وبالمثل، غادر الأمير تركي الفيصل، الذي شارك في جلسات المنتدى بحسب «الاقتصادية».

وقفزت أسعار النفط أمس الاول، إذ عمق نبأ وفاته من حالة عدم التيقن في أسواق الطاقة التي تشهد بالفعل أكبر تحولات منذ عشرات السنين. ووصفت صحيفة لو ماتان السويسرية على موقعها الإلكتروني، الملك عبد الله بن عبدالعزيز بأنه ملك أكبر دولة مصدرة للنفط، ولاعب رئيسي في منطقة الشرق الأوسط، وأرضها مهد الإسلام.

يشار إلى أن المنتدى الذي يعقد في جبال الألب السويسرية لمدة أربعة أيام بمشاركة 2500 من القادة السياسيين والاقتصاديين في العالم عقد جلسات حول الشرق الأوسط، وإن الوفود ستبحث خلالها التطور الجديد في المنطقة.

والمشاركون هم ممثلون عن العالم السياسي والاقتصادي والجامعي والمجتمع المدني من أكثر من 140 دولة، والموضوع الذي اختاره كلاوس شواب مؤسس المنتدى لهذا العام هو «السياق الشامل الجديد».

ورأى البروفيسور شواب أن هذا المنتدى سيعمل على تسهيل البحث عن حلول جديدة لبناء الثقة.

لاغارد: الملك عبدالله نفّذ إصلاحات عززت مكانة بلاده

دبي – العربية.نت:

قدمت كريستين لاغارد رئيسة صندوق النقد الدولي تعازيها في وفاة الملك عبد الله، مؤكدة في تصريح صحافي على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة دافوس السويسرية، أن الملك الراحل نفذ إصلاحات كبيرة عززت من المكانة الاقتصادية للمملكة على مستوى العالم.

ويحسب للملك عبدالله بن عبدالعزيز، دخول السعودية نادي مجموعة العشرين، الذي يضم أكبر 20 دولة مؤثرة في اقتصاد العالم.

وقالت لاغارد عن الملك الراحل: «إنه كان مؤمنا بضرورة إحراز تقدم في مجال حقوق المرأة»، مضيفا بالقول: «أحزنتني جدا وفاته، التقيته عدة مرات، سيترك ميراثا كبيرا، لكن فقده خسارة كبيرة، كان قائدا عظيما، ونفذ عديدا من الإصلاحات في الداخل بشكل حصيف جدا، وكان مناصرا للمرأة، كان يقوم بذلك بالتدريج، وهو ما يناسب أوضاع البلاد، لكنني ناقشت هذا الأمر معه عدة مرات، وكان مؤمنا جدا بحقوق المرأة».

وبالنسبة لتداعيات الوفاة على الاقتصاد العالمي، قالت لاغارد «يجب أن نرقب ما سيحدث».

كريستين لاغارد